

وعند أبي يوسف تعود إلى عشر واحد لزوال  
الداعي إلى التضعيف وهو الكفر أو اتباعها من  
مسلم أي إذا اشترك التعلبي أرضا عشرية  
من لم يغير تضعيفه عندها وعلى محمد  
تبعي عشرية لأن الرظيقة لا تستغني بتغير  
المالك عند **قوله** أو اتباعها من مسلم أي إذا  
اشترك المسلم من التعلبي أرضا تضعيفية  
تبعي تضعيفية عندها وعند أبي يوسف تعود  
إلى عشر واحد لزوال الداعي إلى التضعيف هو  
الكفر **قوله** أو دعي أي إذا اشترك الذي أيضا  
تضعيفية من التعلبي تبقئ تضعيفيه اتفاقا  
**قوله** لا يترك هذا في الخراج مطلقا اتفاقا  
وفي التضعيف كذلك الأعداء يوسف فيما  
إذا اشترها المسلم فأيضا تعود عشرية كما  
قدمنا **قوله** وأخذ الخراج من دعي إلى أخيه  
هذا عندهما إلا عند محمد تبقئ عشرية لأن الرظيقة  
لا تستغني عنده بتغير المالك كما قدمناه **قوله**  
غير تغليبي فيه لأن التعلبي إذا اشترك  
العشرية من مسلم فتضعيفية عندها  
وعشرية عند محمد لما قدمنا **قوله** وقبضها  
ثم لأن الخراج لا يجب إلا بالتمكن من الزلزلة  
وذلك بالتصحر بخروج **قوله** للتناقض عليه  
لقوله وأخذ الخراج يعني إنما وجب الخراج  
للمسكن لأن في الفرض معنى العبادة والكفر  
ينافيها بخروج **قوله** عند ظهور الثمرة وفي الزرع  
وقت

وقت جزومية وهذا قول الامام وعند أبي يوسف  
وقت الادراك وعند محمد عند التقويم والجزا  
لخر **قوله** ولا يحصل لصاحب أرض من اجبية  
الظاهر ان المراد بها ما ضربها مقاسمة لتعلق  
الخراج بعين الخراج حينئذ كما في العشر ويدل  
عليه ما ذكره الشارع في السير من شرح للفتي  
حيث قال حكم مزاج المقاسمة حكم العشر لكنه  
يصرف مصرف الخراج كما في الجوهرة انتهى أي في  
العشر لا يأكل مال غيره كما ذكره الشارع فلذا في  
مزاج المقاسمة فعلى هذا يجوز اكل الغنلة  
قبل أداء مزاج الوظيفة لتعلقه بالذمة **قوله**  
ولا يأكل إلى أخيه لوقال أو عشرية بعد قوله  
مزاجية لا تستغني عن هذه الجملة فان في كل من  
العشر ومزاج المقاسمة لا يأكل الأكل ولو اكل  
ضمن **قوله** والله ما من غير الخراج أي  
الخراج الموظف لشوته في الذمة بخلاف  
مزاج المقاسمة فإنه ثابت في المالك كالعشر  
وإذا كان العشر يؤخذ جبريا كما تقدم أول الباب  
لما فيه من معنى المونة فخراج المقاسمة أولى  
**قوله** وجب الخراج أي الخراج الموظف أما  
خراج المقاسمة فيتعلق بالخراج كالعشر قال الشارع  
فيسمى الملتقى والخراج نوعان خراج مقاسمة يتعلق  
بالخراج كالعشر فلا يتعلق بالتمكين من الزراعة  
بل بالخراج حتى لو عطلها قصد لم يجب شيء والحاصل  
أن حكمه حكم العشر ومصرفه مصرف الخراج كما في الجوهرة